مجلـــس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

م / و/ ق/ د 114

قرارات الدورة العادية الرابعة عشر بعد المائـة

الخرطوم – جمهورية السودان

٢٠٢٢/١٢/١٥

مجلـــــس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

م / و / ق / د ١١٤

قرارات الدورة العادية

الرابعة عشر بعد المائة

الخرطوم : ٢٠٢٢/١٢/١٥

عقـد مجلس الوحـدة الاقتصادية العربية دورتـــه العاديـة الرابعة عشر بعد المـــائة يـوم الخميس الموافـق ٢٠٢٢/١٢/١٥ بالخرطوم – جمهورية السودان، شارك فـي إجتمـــاع الدورة أصحاب المعـالي والسعادة رؤســـاء وممثلـي وفـــود الـدول العربيـــة الأعضـــاء فـي المجلـس وسعادة السفير محمدي أحمد النـي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس.

وقد بدأت الجلسة الإفتتاحية للدورة بعددٍ من الكلمات لرؤساء الوفود، حيث أستهل الإجتماع **معـالي الأسـتاذ الـدكتور/ جبريـل ابـراهيم** .. وزيـر الماليـة والتخطيط الاقتصـادي - جمهوريـة السودان كلمته بالترحيب بمعالي الوزراء وأصحاب السعادة السفراء والسادة المندوبين الدائمين بمجلـس الوحـدة الاقتصـادية العربيـة وتحـدث عـن سـعادته البالغـة بالمـداولات التـى تمـت فـي الإجتماعات على مدار ثلاثة أيام متواصلة بصورة ممتازة وتوصل المشاركون فيها إلى توافق كامل في كل الموضوعات المطروحةٍ، وهذا شكل من اشكال التوافق يعطي الأمل الكبير بأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سيشهد نشاطا حيويا جديدا خاصة مع معالي الدكتور/ علمي محمود نور الذي سيستلم رئاسة الدورة بعد لحظات ، ويأمل أن يتوسع المجلس بعودة كل الدول

العربية إلى عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأن يبتعد تماماً عن الأسباب التى أدت إلى ابتعاد جزء من عضوية المجلس، كما أشار إلى أن الرابط الاقتصادي رابط وثيق وقوى ولابد أن يتطور هذا الرابط وأن يعمل على الوحدة الاقتصادية قبل كل شئ لا يكتفي أن نتحدث أحاديث عاطفيه ولكن نتحدث عن الروابط الاقتصادية والمصالح سبب قوى لابد من الحرص على هذه العلاقات الاقتصادية والعمل معاً من أجل الوصول إلى السوق العربية المشتركة، وهذا مهم جدا لتطوير العلاقات بين الدول وأن أرقام التجارة بين الدول الأعضاء في هذا المجلس أرقام مخجلة في حاجة إلى تطويرالتجارة بين هذه الدول الأعضاء في هذا المجلس وإلى تطوير الإستثمار في جميع الدول العربية كافة.

ويجب علينا التركيز الآن على قضايا أساسية مهمة على رأسها الأمن الغذائي، وقد تم التحدث عن الأمن الغذائي كثيراً وأتضح أن الدول العربية لا يمكن أن تظل تعتمد على الغذاء المستورد بصورة أساسية عبر بحار بعيدة حتى ولو كانت الأموال متوفرة ، حيث أن الظروف الاقتصادية والسياسية قد لا تساعد على وصول الغذاء من أماكن بعيدة مثل نيوزلندا والبرازيل ومن غيرها من الدول، وعليه يجب أن نعتمد على غذائنا الأساسي على ما ننتجه، وأشار معاليه بأن اليابانيين ينتجون الأرز بتكلفة عالية جدا (١٢) ضعف تكلفة استيراده من أمريكا وما زالوا مع ذلك يصرون على إنتاج الأرز ، حيث يقولون لو اعتمدنا على الأرز المستورد ربما يأتي اليوم الذي لا نستطيع أن نحصل فيه على الارز المستورد، فلذلك يركزون على الإنتاج محلياً والعالم العربي محتاج إلى أن ينتج غذاءه ويعتمد على ذاته في إنتاج الغذاء وهذا لا يمنع من أن يضيف إلى الغذاء الأساسي غذاء مستورداً من خارج العالم العربي.

وأشار معاليه أن تطوير التجارة في العالم العربي بحاجة إلى تطويرالبنية التحتية مثل الموانئ، المطارات والسكك الحديدية لأن الدول العربية في أمس الحاجة إلى البنية التحتية التى تساعد في نقل المنتجات من أماكن الإنتاج إلى الإستهلاك والأسواق.

وأشار إلى أن السودان تجتهد بشكل كبير في تطوير البنية التحتية التي تساعد في نقل المنتجات من السودان إلى الدول العربية والأسواق العالمية، ومن الطرق التى تهتم السودان بها الآن خط سكة حديد من بورسودان إلى دكار وكذلك الطريق القاري عبر القاهرة، ولابد من بناء هذه الشبكة من الطرق وأن يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في هذا المجال وكذلك القطاع العام .

وفي ختام كلمته أعرب عن سعادته البالغة بما تم التوصل إليه من خلال المداولات ، كما عبر عن سعادته بمشاركة الأخوة الوزراء والسفراء والمندوبين الدائمين وكل المشاركين العرب في هذا الإجتماع الهام، معرباً كذلك عن سعادته الغامرة بتسليم الرئاسة إلى معالي الدكتور/ علمى محمود نور .. وزير المالية بجمهورية الصومال الفيدرالية .

ثم تحدث **معالي الدكتور/ علمي محمود نور**.. وزير المالية بجمهورية الصومال الفيدرالية – الممثل الدائم لدى المجلس، وقدم التحية لمعالي الدكتور/ جبريل ابراهيم محمد .. وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني، ولسعادة السفير/ محمدي أحمد النى .. الأمين العام للمجلس ولمعالي الوزراء وأصحاب السعادة السفراء والمندوبين الدائمين لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، معرباً عن خالص الشكر والعرفان لمعالي الدكتور/ جبريل إبراهيم محمد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية السودان رئيس الدورة (١١٣) لما قدمه من كرم الضيافة وحسن الإستقبال منذ وصول الوفود وتثمين ما بذلته جمهورية السودان من جهود كبيرة ساهمت في تسيير إنعقاد إجتماعات هذه الدورة ومتابعة القضايا العربية والتى كان لها الاثر البالغ في دعم العمل العربي المشترك ، مكرراً شكره لسعادة السفير/ محمدي أحمد النى .. الأمين العام للمجلس ولمعالي الوزراء وأصحاب السعادة السفراء والمندوبين الدائمين لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

كما أعرب عن إمتنانه للجهود المثمرة التى قامت بها الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وعلى رأسها سعادة السفير/ محمدى أحمد النى .. الأمين العام للدفع بالعمل العربي المشترك نحو الأفضل وفي الإعداد الجيد وحسن التنظيم لأعمال الإجتماع والشكر موصول لأصحاب المعالي والسعادة وزراء المالية والاقتصاد والسفراء والمندوبين على الأداء المميز والرفيع معرباً عن سعادته لتولي جمهورية الصومال الفيدرالية رئاسة أعمال الدورة (١١٤) معربا عن استعداد بلاده بالعمل بنية صادقة ومخلصة لخدمة العمل العربي المشترك متمنياً تحقيق الأهداف المنشودة.

كما أوضح معاليه أن بلاده توجد بها فرص إستثمارية هامة ، حيث تمتلك الصومال موارد هائلة من الثروة السمكية، الزراعية والثروة الحيوانية، ودعى لدعم الإستثمار في الصومال والإستفادة من الفرص الإستثمارية الواعدة في السوق العربي، حيث وضعت الحكومة الصومالية خطة التنمية التاسعة ومن أولوياتها تشغيل الشباب، دعم قطاعات التعليم، الصحة والثروة

الحيوانية، الثروة السمكية، الزراعية والطاقة وتوقع أن تنفذ الخطة بالتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك لتمكين الشباب من إيجاد فرص عمل لهم من خلال حضور الشركات العربية للإستثمار في الصومال.

واشار إلى أن الصومال تعاني من عدة أزمات وأوضاع اقتصادية صعبة ترقى إلى المستوى الكارثي وعلى رأسها أزمة الجفاف ونقص الغذاء وكذلك الحرب التى تخوضها حاليا، وناشد الدول الأعضاء بدعم مؤسسات الدولة وإعادة الإعمار والمساعدة في إعفاء الديون الخارجية الصومالية المستحقة للدول والصناديق العربية، وذلك انطلاقاً من المسؤولية العربية الجماعية لدعم الإستقرار والتنمية في الصومال، ومتابعة القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الجامعة على مستوى القمة في هذا الشأن، علما بأن الصومال في طريقها إلى إعفاء الديون والوصول إلى نقطة الإنجاز بحلول عام ٢٠٢٣ ويجب أن يساهموا في دعم الصومال وصولاً إلى الإعفاء الكامل من الديون المتراكمة وتفعيل مبادرة جامعة الدول العربية للتعاون بين جميع مؤسسات التمويل ذات العلاقة لصالح دعم الجهود الصومالية الرامية إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة.

وناشد الأشقاء في الدول العربية تنفيذ القرارات ذات الصلة بالصومال في القمم السابقة وإتخاذ قرارات عملية ملموسة لتلبية إعفاء الديون والدعم للموازنة العامة للدولة والمشاركة في تطوير عملية التنمية في البلاد وإعادة الأعمار، وفي ختام كلمته حث على ضرورة بذل كل الجهود لخدمة القضايا العربية وأن يتمكن العمل العربي المشترك من تحقيق التشارك الفعال عن طريق التشاور المستمر، متمنياً من الله أن يوفق الأمانة العامة للمجلس لما فيه الخير وأن يسدد الجهود لتجاوز الأوضاع الإستثنائية التى يعيشها الوطن العربي بما يعزز الأمن والإستقرار ويحقق ما تتطلع إليه الشعوب من إزدهار ورخاء.

ثم تحدث **سعادة السفير/ محمدى أحمد الني**.. الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وتقدم بالشكر والتقدير ومشاعر الإعتزاز لفخامة الرئيس فريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة لجمهورية السودان والحكومة السودانية ممثلة في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى ، شاكرا ومقدراً الجهود المتميزة لمعالى الوزير/ جبريل إبراهيم محمد على دعوتهم الكريمة لإستضافة إجتماعات الدورة العادية(114) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والأنشطة المصاحبة لها في الخرطوم طيلة فترة إقامة وفود الدول الأعضاء ووفد الأمانة العامة

العامة للمجلس ورؤساء وامناء الإتحادات العربية النوعية المتخصصة، وما حظيت به تلك الوفود من كرم الاستقبال والضيافة وحسن الوفادة وكذا ما لمسوه من دقة التحضير والإعداد الذي بلا شك سيكون له الأثر الملموس لمخرجات هذه الاجتماعات من نتائج إيجابية ومثمرة لمواجهة المخاطر والتحديات الاقتصادية والإجتماعية وقرارات وتوصيات عملية تحقق طموحات شعوبنا العربية.

كما أشاد بالإصلاحات الاقتصادية الواعدة في جمهورية السودان بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح البرهان والحراك الدبلوماسي والعزيمة السياسية الجادة التي يشهدها البلد لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وهنأ معالي الوزير علمي محمود نور على تولي جمهورية الصومال الفيدرالية رئاسة الدورة الجديدة (١١٤)، متمنياً له النجاح والتوفيق، وقدم الشكر لمعالي الوزراء وأصحاب السعادة ومندوبي الدول الأعضاء ورؤساء الإتحادات والأمناء العامون، وقدم الشكر والتقدير لسعادة السفير/ فوزي بومريز سفير دولة ليبيا في السودان ، شاكراً ومقدراً عودة دولة ليبيا للمجلس.

وأشار إلى أن الجميع يتطلع أن تكون قرارات الدورة (١١٤) فاتحة خير في نهج جديد ومنظم في العمل العربي المشترك وأن تنصب فيها الجهود المخلصة لتنفيذ هذه القرارات لخدمة تطلعات الشعوب العربية وأن تؤدي إلى خلق مشروعات وبرامج تنموية استراتيجية قابلة للتنفيذ غايتها تشجيع الاستثمار والإرتقاء بمستوى المعيشة وتوفير فرص العمل والنهوض بالأداء الاقتصادي لمنطقتنا العربية كي تلحق بالركب العالمي.

وأشار إلى أن العالم اليوم يشهد بما فيه الدول العربية، نتيجة الأزمات الاقتصادية والإجتماعية المتلاحقة وتغيرات المناخ المتسارعة، تحولات كبري وإهتمامات متزايدة حسب الأولويات وعلى رأسها الأمن الغذائي، الذي إتخذت فيه الدول العربية على مستوى القمة التنموية الاقتصادية والإجتماعية في الرياض عام 2013 المبادرة السودانية للأمن الغذائي ومبادرة دولة الكويت للأمن الغذائي في القمة العربية التى عقدت في الجزائرفي نوفمبر 2022، ومن هذا المنطلق وبالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وكافة المؤسسات والمنظمات العربية ذات الصلة، فإن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية تؤكد مضيها بخطوات ثابتة في العمل الجاد لتحقيق الأمن الغذائي العربي ، ولذلك تنعقد الدورة (114) للمجلس في جمهورية السودان التى تتوافر فيها مقومات تحقيق الأمن الغذائي العربي ، والتى من بينها(موارد زراعية خصبة،

موارد مائية كبيرة، أيادى عاملة ذات كفاءة وخبرة ثرية، وموقعاً استراتيجياً متميزاً بين الدول العربية)، وهو ما يعنى تحقيق عائد داخلي مرتفع للغاية.

وإن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يأمل أن تساهم هذه الفعاليات في تشجيع القطاع الخاص العربي على الاستثمار في جمهورية السودان وتفعيل النشاط بالمشاريع العالقة، والعمل على اكمالها وإنجازها لما في ذلك من مصلحة أكيدة لكل شعوبنا.

وأشار إلى أن الأمة العربية تمتلك إمكانات وموارد مادية وبشرية هائلة تستطيع من خلالها تجاوز الازمات التي تواجهها اذا ما تناغمت إمكاناتها وطاقاتها خاصة أن لديها الكثير من أسباب التكامل والتوحد أكثر مما لديها من عوامل الفرقة والتشتت وتستطيع الأمة العربية أن تفرض نفسها على الساحة الدولية، وأن تواجه جميع التحديات من حولها في ضوء التكتلات الاقتصادية وعصر العولمة اذا ما وحدت طاقاتها ومواقفها في المحافل الإقليمية والدولية.

لقد قدمت جمهورية السودان عبر تاريخها نموذجاً حياً للتعايش بين مختلف الثقافات والأعراف فشكلت الوجهة المثلى لاحتضان الجميع دون استثناء ولعبت دوراً حاسماً في حل الكثير من القضايا ولم تتوانى عن تقديم كافة أشكال الدعم على المستويين العربي والافريقي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وذلك لما تتمتع به السودان من تاريخ عريق ومركز جغرافي استراتيجي ونظم قانونية اقتصادية حديثة وموارد طبيعية تشجع على الاستثمار، بالإضافة إلى توفر حزمة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية المهمة، واتخاذ خطوات رائدة لمعالجة العقبات التي تعوق القطاع الخاص العربي والمستثمرين الأجانب وتبني سياسات واضحة تضمن الارتقاء بالاقتصاد الوطني السوداني خاصة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وأشاد معالي الأمين العام للمجلس بأهمية توقيع الاطراف السودانية على الإتفاق السياسي الإطاري الذي يؤسس لمرحلة جديدة من تعزيز التسوية السياسية ويدعم المناخ الاقتصادي والإستثماري في جمهورية السودان.

وفي ختام كلمته أكد على أن الأمانة العامة للمجلس بذلت جهودا مكثفة بهدف إنجاح الدورة (١١٤) والأنشطة المصاحبة لها بما في ذلك الإجتماع الدوري (٥٦) للإتحادات والمؤتمر الثاني للإتحادات العربية النوعية المتخصصة بالإضافة إلى آلية تنمية الإستثمار والتجارة في الدول العربية، حيث تم عرض القوانين والتشريعات المشجعة للإستثمار في السودان وقانون الشراكة بين القطاع العام والخاص وأهم القطاعات الاقتصادية، وتمنى للجميع النجاح والتوفيق في أعمال هذه الدورة والأنشطة المصاحبة لها، مؤكداً أن الأمانة العامة للمجلس لا تدخر جهداً بل ستكثف جهودها

لتنفيذ قرارات هذه الدورة (١١٤) والتى تشكل مسؤولية كبيرة ملقاه على عاتق الجميع من أجل توفير حياة كريمة يملؤها الرخاء والازدهار للشعوب العربية.

ثم تحدثت **السيدة الأستاذة/ مريم الإمام محي الدين**.. الأمين العام المساعد لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وبدأت كلمتها بتقديم التحية والسلام لمعالى السيد/ علمي محمور نور.. وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بجمهورية الصومال الفيدرالية، ولمعالي السفير/ محمدي أحمد النبي .. الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ولمعالي الوزراء والوكلاء وللسادة رؤساء وأعضاء مندوبي الدول الأعضاء بالمجلس وللسيد رئيس الدورة الحالية للإتحادات العربية النوعية المتخصصة والسادة الرؤساء والامناء العامين والأعضاء بالإتحادات والسادة الإعلاميين، وركزت في كلمتها على نقطتين، النقطة الأولى وهي تقديم التحية لبلدها العزيز السودان وخصت فريق العمل وكل من قام بالترتيب والتحضير والتنظيم لهذه الدورة حتى خرجت بهذه الكفاءة والمهنية العالية وأشارت إلى أنها مهما تحدثت عنهم ووصفتهم فإن الكلمات لا تستطيع أن توفيهم حقهم ، وأنها في غاية الفخر والشرف يوم تقدمت بلادها بدعوة لإستضافة أعمال الدورة (١١٤) والفعاليات المصاحبة لها، وأنها إزدادت فخراً عندما لمست المستوى العالي من الترتيب والتنظيم فلم يتركوا شارده ولا واردة إلا وكانوا حاضرين.

والنقطة الثانية وهو ما يواجه العالم والدول العربية من مخاوف بسبب التنبؤ بالأزمات المختلفة بسبب ما يحدث من تغير في المناخ وكوفيد ١٩ والحرب الروسية الأوكرانية والتنبؤات بأزمة الغذاء وأزمة الماء وأزمة الطاقة وغيرها، وأشارت إلى أن الدول العربية لديها من الإمكانيات ما يجعلها تتخطى كل هذه الأزمات وذلك بالتكامل الحقيقي للدول العربية، وبفضل هذا التعاون فإن السودان يستطيع أن يواجه أي أزمة وأن يبدد هذه المخاوف ويحول الأزمات إلى رخاء حقيقى ، وبعثت من خلال كلمتها رسالة إطمئنان لجميع الإتحادات العربية النوعية المتخصصة والمستثمرين ورجال الأعمال والراغبين في الإستثمار في السودان، وأشارت أن السودان بلد الفرص الحقيقية وهناك حدوث طفرة وتطور كبير في السياسات وحافز كبير في قانون الإستثمار وهناك نماذج كبيرة وناجحة لإستثمارات أجنبية في السودان .

وفي ختام كلمتها قدمت التحية والشكر للحضور الكرام ولكل من ساهم في التنظيم والترتيب والإعداد وللعلماء الذين قدموا أوراق عمل وتحية للإعلام.

ثم تحدث **سعادة السفير/ سيدى محمد عبد الله** .. السفير والمندوب الدائم للجمهورية الإسلامية الموريتانية لدى جامعة الدول العربية، وبدأ كلمته بتقديم التهنئة الحارة لجمهورية الصومال على توليها رئاسة الدورة (١١٤) للمجلس متمنيا لها النجاح والتوفيق، كما تقدم بجزيل الشكر وكامل العرفان لجمهورية السودان حكومة وشعبا على ما قدمته من حفاوة الإستقبال وكرم الضيافة الأصيل وهي شيم فاضلة عرف بها هذا البلد الطيب وشعبه الكريم الأبي ، ونوه بالتنظيم المحكم لفعاليات هذه الدورة وتوفير كافة الظروف الكفلية بإنجاحها ، وأشاد بالجهود المتواصلة التى قام بها السودان طيلة رئاستها للدورة السابقة وهو ما كان له الأثر البالغ على تحسين أداء المجلس وخدمة قضاياه.

كما قدم الشكر لسعادة السفير/ محمدى أحمد الني .. الأمين العام للمجلس على ما بذله من جهود كبيرة وما حققه من إنجازات ملموسة خلال الفترة القصيرة التى تولى فيها منصبه كأمين عام للمجلس، رغم الوضعية الصعبة التى يعاني منها المجلس والمشاكل الاقتصادية والإجتماعية التى تشهدها المنطقة العربية بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، غير ان حكمته وكفاءة طاقمه الذي يعمل معه مكنه من تحقيق الكثير، سواء تعلق الأمر بتوسيع عضوية المجلس أو تطوير آليات عمله خدمة لأهداف المجلس المشتركة.

وأشاد بأهمية توقيع الأطراف السودانية على الإتفاق السياسي الإطاري الذي يؤسس لمرحلة جديدة من تعزيز التسوية السياسية ويستجيب لتطلعات الشعب السوداني الشقيق إلى استئناف مسيرته نحو الإستقرار والنماء ، ونوه بكل الجهود الإقليمية التى واكبته وأكد دعم أعضاء المجلس الكامل لكل ما من شأنه تعزيز وحدة السودان وأمنه وإستقراره.

ونوه إلى أنهم يجتمعون اليوم في ظل ظروف استثنائية يمر بها العالم بأسره بفعل تداعيات كوفيد ١٩ وما خلفته من آثار اقتصادية صعبة والحرب الروسية الاوكرانية وما نجم عنها من أزمة غذاء عالمية مستحكمة وإرتفاع غير مسبوق لأسعار الطاقة علاوة على الأخطار الكبيرة الناجمة عن التغيرات المناخية وما تفرضه من تحديات جسيمة بالنسبة للجميع أثارها المختلفة والإستعداد لما يلوح من ارهاصات على الصعيد الجيوستراتيجي الدولي وتداعياتها على المدى المنظور، كما أشار إلى ضرورة تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي لرفع التحديات لتحقيق التطلعات المشروعة للأجيال الصاعدة الساعية إلى مستقبل واعد مشرق، ومن هذا المنطلق تنبع الأهمية القصوى لإنعقاد هذه الدورة والتى يحدو الأمل أن تكون محطة متميزة في مسيرة عمل

هذا المجلس وأن تخرج بقرارات مفيدة تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ودعى الأمانة العامة للمجلس إلى تزويد الدول الأعضاء بمقترحات عملية وتقديم دراسات وبحوث علمية تساعدها على تحقيق هذا الهدف، وتوجه بالشكر إلى الإتحادات العربية المتخصصة والشركات العربية العاملة في نطاق المجلس على الجهود التى تقوم بها ودعى إلى التركيز في المستقبل على المشروعات ذات الصبغة التكاملية لتحقيق الربط الاقتصادي الجماعي .

وفي ختام كلمته أكد على أهمية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالنسبة للدول الأعضاء والدور البارز الذي يقوم به رغم الوضعية المالية الصعبة التى يعاني منها، الأمر الذي يحتم على الدول الأعضاء دعمه بكل الوسائل المتاحة والعمل على تسهيل كافة العقبات التى تقف أمامه حتى يتمكن من النهوض مجدداً من أداء رسالته النبيلة وتحقيق أهدافه المرسومة.

ثم تحدث **سعادة الأستاذة/ وفاء جريس** .. مدير السياسات التجارية الخارجية – ممثل وزارة الصناعة والتجارة والتموين - المملكة الأردنية الهاشمية ، وبدأت كلمتها بنقل تحيات معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العمل / يوسف الشمالي للحضور الكرام كلا بصفته، وأعبرت عن اعتزاز الأردن قيادة وحكومة وشعبا بالجهود المبذولة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لخدمة تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بين الدول الأعضاء ، كما تقدمت بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لحكومة جمهورية السودان الشقيقة والشكر والتقدير للأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ولكافة العاملين على الجهود التى بذلوها في الإعداد والتحضير لإنجاح أعمال الدورة والفعاليات المصاحبة لها بهدف الخروج بقرارات وتوصيات من شأنها تحقيق التنمية المستدامة المنشودة والوصول لتحقيق السوق العربية المشتركة.

ونوهت إلى أن التحديات الاقتصادية والإجتماعية التى تواجه المنطقة العربية نتيجة الظروف الراهنة والتحديات على الساحة الاقتصادية الإقليمية والدولية تتطلب العمل بشكل مشترك وتعزيز التنسيق والتعاون والتضامن بين الدول وتكثيف الجهود بإتجاه تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والإستثمارية وتعزيز جهود التكامل الاقتصادي المشترك والحد من الصعوبات التى تواجه تدفقات التجارة والإستثمار بين الدول وبما يسهم إيجابا في تكامل منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل آلياته لتحقيق طموحات الشعوب العربية وتمكينها من استئناف دورها الريادي على الساحة الدولية.

وأشارت إلى أن إجتماع اليوم يزخر بالعديد من الموضوعات الاقتصادية المهمة المدرجة على جدول الأعمال وعلى راسها متابعة تنفيذ قرارات الإجتماعات السابقة التى تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والامن المائي ودعم التشغيل وتعميق الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والتعاون فيما بين المنظمات سواء على المستوى الإقليمي والدولي من خلال تفعيل آليات ولجان الأمانة العامة للمجلس والمسؤولة عن الربط بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الدول العربية والإسراع بخطوات التنمية المستدامة وعدد من الموضوعات ستغنى وتثري اللقاء لغرض الوصول إلى توصيات وقرارات من شأنها النهوض بالعمل الاقتصادي العربي المشترك والوصول به إلى مراتب التقدم والعزة والإزدهار وبما يتناسب مع طموح القيادات والشعوب.

وفي ختام كلمتها أكدت على الإيمان المطلق بأهمية الإجتماعات التى ينتظر منها الكثير من أجل تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك نحو التقدم والرخاء وإتخاذ قرارات تلبي طموحات الشعوب العربية وتعبر عن آمالها وأمانيها .

ثم تحدث **السيد المستشار/ طارق الشعراوي**.. ممثل المندوب الدائم لدى المجلس - مستشار وزير التعاون الدولي لجمهورية مصر العربية، وفي بداية كلمته وجه الشكر والتحية للأشقاء في وادى النيل الخالد بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن الوفد المصري على حفاوة الإستقبال وكرم الضيافة ودقة التنظيم لإجتماعات هذه الدورة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وهو ما عاهده من أهل السودان الشقيق.

كما تقدم بأسمى معاني التقدير لمعالي الدكتور/ جبريل إبراهيم محمد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني رئيس الدورة (١١٣) لما قدمه من كرم الضيافة وحسن الإستقبال وهنأ وفد جمهورية السودان على حسن إدارته لأعمال المجلس خلال الدورة الحالية والدورة التى سبقتها ، وتمنى بأن تسفر إجتماعات هذه الدورة عن نتائج إيجابية تخدم مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك وتبعث برسالة واضحة للمواطن العربي بأن آماله وتطلعاته إلى مستقبل أكثر رخاءً وإستقراراً هي محور إهتمام المجلس الموقر الذي أنشئ من اجل تحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية بين الدول العربية الأعضاء.

كما أعرب عن سعادته بعودة دولة ليبيا الشقيقة إلى حضن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مرة اخرى، ونقل تحيات معالي الأستاذة الدكتورة الوزيرة / رانيا المشاط .. وزير

التعاون الدولي والممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى المجلس لجمهورية السودان حكومة وشعبا ولمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكافة الدول الأعضاء المشاركة، وتمنياتها لإجتماعات المجلس الموقر بالنجاح والتوفيق وأن تثمر الإجتماعات تطويراً مهما للعلاقات المتعددة الأطراف بين الدول الشقيقة وتفعيل كل أنشطة المجلس وأمانته والإرتقاء بمستوى الأداء ليمارس هذا المجلس المهم دوره المأمول في تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وطرح الرؤى الجديدة للتكامل الاقتصادي اتساقا مع متغيرات النظام الاقتصادي العالمي واستلهاما لنماذج النجاح من كافة المؤسسات والتجمعات الدولية والإقليمية التى ساهمت في نهضة وتنمية دولها الأعضاء.

وطالب المجلس الموقر والدول الأعضاء في المجلس إلى طرح مقترحات وأفكار بناءة تتسق مع الأهداف النبيلة التى وضعت الإتفاقية لتحقيقها والعمل على تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية على كافة المستويات الثنائية ومتعددة الأطراف، ودعى الدول الأعضاء بالمجلس بالموافقة على مبادرة جمهورية مصر العربية نحو الموافقة على إتفاقية إنشاء المحكمة العربية للتحكيم والتى تلقي دعم القيادة السياسية لمصر وطالب أمانة المجلس عقد دورة استثنائية للموافقة على تلك الإتفاقية الهامة والتى تصب في مصلحة دولنا العربية الشقيقة.

كما حث على ضرورة دعم التكامل الاقتصادي العربي من خلال الدفع في إتجاه مزيد من التعاون الاقتصادي العربي المشترك على المستويين الثنائي ومتعدد الاطراف حتى تتمكن الدول العربية الشقيقة من تحقيق الأمن الغذائي للشعوب العربية وترتقي بهياكلها الإنتاجية وتصدر فوائض الإنتاج إلى الاسواق المجاورة التى تعاني من نقص المنتجات بسبب الأزمات العالمية الراهنة، حيث أن القيادة المصرية تلتزم بالعمل على إزالة كافة المعوقات التى تتعثر فيها علاقات التعاون مع الدول العربية الشقيقة.

ونوه إلى تأكيد جمهورية مصر العربية على دعمها ومساندتها للدور المنوط بالمجلس ودور الإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتى تمثل الذراع الأهلى للعمل العربي الاقتصادي المشترك وأن تعمل هذه الإتحادات لتحقيق دورها المنوط في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي على مستوى القطاع الخاص، وفي نهاية كلمته كرر الشكر لجمهورية السودان الشقيقة حكومة وشعبا على استضافة الدورة الحالية

للمجلس تحقيقا لمصالح الدول المشتركة متمنياً للمجلس ولشعب السودان الشقيق مزيدا من التقدم والإستقرار.

ثم تحدث **سعادة السفير/ فوزي عبد الرحيم بومريز**.. سفير دولة ليبيا لدى جمهورية السودان، مقدما الشكر والتقدير والعرفان نيابة عن بلاده دولة ليبا لمعالي الوزير الدكتور/ جبريل ابراهيم وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بالسودان على المجهودات التى بذلها خلال هذه الدورة والأنشطة المصاحبة لها ولرئاسته للدورة السابقة، وللشقيقة السودان شعبا وحكومة على كرم الضيافة وحسن التنظيم، وأيضا لمعالي الوزير الدكتور/ علمي محمود نور .. وزير المالية في جمهورية الصومال الفيدرالية وتمنى له التوفيق والسداد ، كما أعرب عن شكره وتقديره للأمين العام للمجلس السفير/ محمدي أحمد الني على الجهود المتميزة التي يقوم بها للإرتقاء بعمل المجلس وتحقيق أهدافه، متمنياً للإجتماعات كل النجاح والتوفيق.

وأعرب عن سعادته لعودة دولة ليبيا لمكانها الطبيعي بين اشقائها العرب وذلك بتفعيل عضويتها من جديد بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بعد غياب طويل .

وأشار إلى أن المستقبل يكمن في التكامل والتعاون الاقتصادي والإجتماعي وخاصة بين الاشقاء ، وأنه لا يكون هناك مستقبل ولا إستقرار إلا بالتكامل والتعاون المشترك بين الجميع، حيث يمتلك الوطن العربي كثيراً من الموارد الطبيعية والبشرية والتقنية والعلمية والبحثية لا يمكن لها أن تثمر إلا من خلال التعاون والتكامل فيما بينهم، ومن خلال ذلك يمكن إيجاد آلية لتسخير هذه الموارد من أجل مصلحة الجميع، كما أكد على أهمية الإتحاد الاقتصادي للدول حتى يمكنها من الوصول إلى الأهداف والغايات في تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمعيشي والوقائي والثقافي.

وأكد على أن دولة ليبيا تتطلع إلى مستقبل أفضل بين الدول العربية في هذا المجلس وهى على إستعداد لبذل الجهد وتسخير الإمكانيات لتحقيق الهدف المنشود ألا وهو التكامل والتعاون الاقتصادي المشترك، ومن خلال المشاركة والتواجد والفاعلية والجدية متمثلة في تعيين ممثل دائم لدولة ليبيا ذو خبرة اقتصادية مشهود له، وفي ختام كلمته تمنى للإجتماعات النجاح والتوفيق وإقامة طيبة للجميع في هذا البلد وشعبه الطيب.

وفي الجلسة المغلقة أقر المجلس على المستوى الوزاري جدول أعمال الدورة (١١٤) على النحو التالي:

البند الأول - الدراسات والسياسات العامة:

أولا - مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن "تقرير الأداء الاقتصادي لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام ٢٠٢١".

ثانياً - مذكرات الأمانة العامة بشأن الدراسات:

١- دراسة حول "التطورات الدولية وأثرها على أسواق النفط العالمية.

٢- دراسة إنتاج وتجارة وتسويق الصمغ العربي: النشأة، التطور، الوضع الراهن والرؤية المستقبلية.

ثالثا - مذكرات الأمانة العامة للمجلس بشأن:

الموضوعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، تنفيذاً لقرار المجلس رقم ١٧٢٩/ د١٠٤ بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٥ :

١- دراسة حول "الإتجاهات الحديثة في تمويل المشروعات البيئية".

٢- تقرير وتوصيات المؤتمر العربي الأول للمناخ والتنمية المستدامة تحت شعار (الأخضر حياه).

٣- البيان الختامي وتقرير وتوصيات مؤتمر "أثر التغير المناخي على الجوانب البيئية والزراعية والإجتماعية في الوطن العربي (المحددات والحلول)".

رابعا - مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات "تطوير منهجية عمل اللجان الفنية العاملة تحت مظلة المجلس والمكتب المركزي العربي للإحصاء والتوثيق والتى عقدت بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٠تنفيذاً لقرار المجلس رقم١٨٩٢/ د١١٣بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

خامسا - مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن متابعة الإجراءات الخاصة بدراسة "استراتيجية التنمية الصناعية في بعض الدول العربية" بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

سادسا- مذكـرة الأمانة العامة للمجلس بشأن البوابة الإلكترونيـة للتجارة العربية تنفيذاً لقرارات المجلـس رقـم ١٧٨٨/د١٠٧ بتـاريخ ٢٠١٨/١٢/١٣، ورقـم ١٨٠٥/د١٠٨ بتـاريخ ٢٠١٩/٦/٢٠، ورقـم ١٨٢٢/د١٠٩ بتـاريخ ٢٠١٩/١٢/١٢، ورقـم ١٨٧٥/د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩ ، ورقم ١٨٩٤/د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

سابعا- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن اللجنة الإستشارية للإقتصاد الأخضر.

ثـامنا- مذكـرة الأمانة العامة للمجلـس بشـأن " الملتقى الأول لترويج الفرص الإستثمارية للقطاع العام والخاص في جمهورية مصر العربية" للفترة ٢٢ – ٢٠٢٢/١١/٢٣ .

تاسعا - مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشان خطة عمل مركزالتدريب والدراسات والبحوث.

البند الثاني :

أولا - التنسيق والتخطيط :

١- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (٥٦) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس، الخرطوم: ٢٠٢٢/١٢/١٢.

٢- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تنفيذ قرار المجلس رقم ١٨٨٠/د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩ ورقم ١٩٠٠/د ١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧ الخاص بتقييم أوضاع جميع الإتحادات العربية النوعية المتخصصة (القديمة والجديدة).

٣- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن طلب الإتحاد العربي للاقتصاد الرقمي الإنضمام إلى الإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس.

٤- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات اللجنة القانونية بشأن تنفيذ قرار المجلس رقم ١٩٠٣/د ١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧ الخاص بمشروع إتفاقية المحكمة العربية للتحكيم.

٥- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن لجنة السادة المختصين القانونيين بشأن مشروع النموذج الاسترشادي لعمل الشركات العربية المشتركة.

ثانيا ـ السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:

١ـ مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية، الخرطوم: ٢٠٢٢/١٢/١٣.

٢ـ مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات إجتماع لجنة شؤون تخطيط وتنسيق التجارة في البلاد العربية، القاهرة: ٢٠٢٢/١١/٢١.

ثالثا ـ المكتب المركزي العربي للإحصاء والتوثيق:

- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن الإجتماع التاسع والثلاثين للجنة الإحصائية .

رابعا ـ الشؤون الإدارية والمالية:

١ـ مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقريروتوصيات لجنة السادة المختصين في الدول الأعضاء بالمجلس لتدقيق مستحقات السفير/ محمد محمد الربيع والأمناء العامين السابقين والموظفين السابقين، القاهرة: ٢٠٢٢/٨/٢٢.

٢ـ مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية لعام ٢٠٢١.

٣ـ مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات لجنة المختصين بشؤون الموازنة لعام ٢٠٢٣.

٤ـ مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن المذكرة الواردة من مندوبية جمهورية مصر العربية رقم ١١٣١٧ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٢ فيما يتعلق بعرض الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للمجلس، وذلك وفقا لمذكرات المندوبية المنتهية برقم ٨٩٣٦ المؤرخة ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢ وعرض الإتفاقيات والبروتوكلات السابق التوقيع عليها من الأمانة العامة للمجلس.

البند الثالث: تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة متابعة).

البند الرابع: ما يستجد من أعمال.

وفي ضوء المناقشات والمداخلات التي تمت، توصلت اللجنة إلى القرارات التالية:

قرار رقم ١٩١٢ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- **تقرير الأداء الاقتصادي لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام ٢٠٢١.**

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير الأداء الاقتصادي لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام ٢٠٢١.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

١- الإحاطة علماً بتقرير الأداء الاقتصادي لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام ٢٠٢١ وتثمين هذا التقرير والتأكيد على أهميته.

٢- تقديم الشكر للأمانة العامة للمجلس على إعداد التقرير، والتأكيد على البيانات الواردة فيه.

٣- تعميم التقرير على الدول العربية الأعضاء والإتحادات العربية النوعية المتخصصة والجهات البحثية للإستفادة مما ورد فيه من معلومات.

قرار رقم ١٩١٣ / د١١٤ بتاريخ ١٥/١٢/٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- دراسة "التطورات الدولية وأثرها على اسواق النفط العالمية".

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن دراسة "التطورات الاقتصادية وأثرها على أسواق النفط العالمية".

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

١- تقديم الشكر إلى الأمانة العامة للمجلس على إعدادها دراسة "التطورات الاقتصادية وأثرها على أسواق النفط العالمية".

٢- تعميم الدراسة على الدول العربية الأعضاء للإستفادة مما ورد فيها من معلومات، مع الأخذ بالملاحظات الواردة بمذكرة مندوبية جمهورية مصر العربية بهذا الخصوص.

قرار رقم ١٩١٤ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- دراسة - إنتاج وتجارة وتسويق الصمغ العربي: النشأة، التطور، الوضع الراهن والرؤية المستقبلية.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن دراسة "إنتاج وتجارة وتسويق الصمغ العربي: النشأة، التطور، الوضع الراهن والرؤية المستقبلية".

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-٢٠٢٢/١٢/١٤.

قـــرر

١- تثمين الدراسة وتقديم الشكر إلى معد دراسة "إنتاج وتجارة وتسويق الصمغ العربي: النشأة، التطور، الوضع الراهن والرؤية المستقبلية" .

٢- تعميم الدراسة على الدول العربية الأعضاء وإتحادات الغرف التجارية العربية للإستفادة مما ورد فيها من معلومات.

٣- تكليف الأمانة العامة للمجلس بإعداد المزيد من هذه الدراسات في هذا المجال وعرضها في الدورات القادمة.

قرار رقم ١٩١٥ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- **الموضوعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة. تنفيذا لقرار المجلس رقم ١٧٢٩ / د١٠٤ بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٥.**

١- دراسة حول "الإتجاهات الحديثة في تمويل المشروعات البيئية".

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن دراسة حول "الإتجاهات الحديثة في تمويل المشروعات البيئية".

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

١- تقديم الشكر إلى معد دراسة "الإتجاهات الحديثة في تمويل المشروعات البيئية".

٢- تعميم الدراسة على الدول العربية الأعضاء لإبداء مرئياتها وملاحظاتها حولها لإثراء تلك الدراسة بالبيانات والمعلومات لإعادة تعميمها على الدول الأعضاء تمهيداً لإعتمادها بشكلها النهائي.

قرار رقم ١٩١٦ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- **الموضوعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، تنفيذا لقرار المجلس رقم ١٧٢٩ / د١٠٤ بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٥.**

٢- تقرير وتوصيات المؤتمر العربي الأول للمناخ والتنمية المستدامة تحت شعار (الأخضر حياه).

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات المؤتمر العربي الأول للمناخ والتنمية المستدامة تحت شعار (الأخضر حياه).

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-٢٠٢٢/١٢/١٤.

قـــرر

١- تقديم الشكر للأمانة العامة للمجلس على الإعداد الجيد لهذا المؤتمر.

٢- الإحاطة علماً بتقرير وتوصيات المؤتمر العربي الأول للمناخ والتنمية المستدامة تحت شعار (الأخضر حياه).

قرار رقم ١٩١٧ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- **الموضوعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، تنفيذا لقرار المجلس رقم ١٧٢٩ / د١٠٤ بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٥.**

٣- البيان الختامي وتقرير وتوصيات مؤتمر "أثر التغير المناخي على الجوانب البيئية والزراعية والإجتماعية في الوطن العربي (المحددات والحلول)".

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن البيان الختامي وتقرير وتوصيات مؤتمر "أثر التغير المناخي على الجوانب البيئية والزراعية والإجتماعية في الوطن العربي (المحددات والحلول)".

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

١- تقديم الشكر للأمانة العامة للمجلس على الإعداد الجيد لهذا المؤتمر.

٢- الإحاطة علماً بالبيان الختامي وتقرير وتوصيات مؤتمر "أثر التغير المناخي على الجوانب البيئية والزراعية والإجتماعية في الوطن العربي (المحددات والحلول)".

قرار رقم ١٩١٨ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- **تقرير وتوصيات تطوير منهجية عمل اللجان الفنية العاملة تحت مظلة المجلس والمكتب المركزي العربي للإحصاء والتوثيق و التى عقدت بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٠ تنفيذا لقرار المجلس رقم ١٨٩٢ / د ١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات "تطوير منهجية عمل اللجان الفنية العاملة تحت مظلة المجلس والمكتب المركزي العربي للإحصاء والتوثيق والتى عقدت بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٠ تنفيذاً لقرار المجلس رقم ١٨٩٢ / د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

١- التأكيد على أهمية اللجان في عمل المجلس والدعوة إلى تطوير أدائها وفق رؤية المجلس.

٢- تقديم الشكر لجمهورية مصر العربية على المقترح المقدم حول تطوير منهجية عمل اللجان.

٣- تقديم الشكر للأمانة العامة للمجلس على إعداد التقرير.

٤- الموافقة على تقرير وتوصيات إجتماع لجنة تطوير منهجية عمل اللجان الفنية العاملة تحت مظلة المجلس المنعقدة في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٠.

٥- إستمرار الدول الأعضاء في المجلس تقديم مقترحاتهم وآرائهم فيما يتعلق بتطوير عمل اللجان الفنية العاملة تحت مظلة المجلس.

قرار رقم ١٩١٩ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- الإجراءات الخاصة بدراسة "استراتيجية التنمية الصناعية في بعض الدول العربية" بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن متابعة الإجراءات الخاصة بدراسة "إستراتيجية التنمية الصناعية في بعض الدول العربية" بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

١- الترحيب بالتعاون بين الأمانة العامة للمجلس والمكتب الإقليمى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في القاهرة من خلال إقامة ورش عمل متخصصة وجلسات توعية وتدريب لمتخذى القرار والعاملين في القطاع الصناعي بالدول العربية الأعضاء.

٢- تعميم الدراسة على الدول العربية الأعضاء للإستفادة مما ورد فيها من معلومات.

٣- الطلب من الدول العربية الأعضاء مخاطبة الجهات المختصة لإرسال أسماء الأشخاص المعنيين الذين سيشاركون في ورش العمل المتخصصة.

قرار رقم ١٩٢٠ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- **البوابة الإلكترونية للتجارة العربية تنفيذا لقرارات المجلس رقم ١٧٨٨ / د١٠٧ بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٣. ورقم ١٨٠٥ / د١٠٨ بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٠. و رقم ١٨٢٢ / د١٠٩ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٢. ورقم ١٨٧٥ / د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩ . ورقم ١٨٩٤ / د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن البوابة الإلكترونية للتجارة العربية.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

١- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس حول الإجراءات التى أتخذتها لتنفيذ القرار رقم ١٨٩٤/ د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

٢- الطلب من الأمانة العامة للمجلس مخاطبة الشركات العربية المشتركة والإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس للمساهمة في تمويل وإنشاء البوابة.

قرار رقم ١٩٢١ / د١١٤ بتاريخ ١٥/١٢/٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- اللجنة الإستشارية للإقتصاد الأخضر.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن "اللجنة الإستشارية للإقتصاد الأخضر".

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

١- الترحيب بإقامة المعرض والمؤتمر الأول بعنوان"نحو اقتصاد عربي أخضر".

٢- قيام الدول العربية الأعضاء بإستكمال ملاحظاتها حول النظام الأساسي الخاص باللجنة وعرضه على الدورة القادمة تمهيداً لإعتماده.

قرار رقم ١٩٢٢ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- **الملتقى الأول لترويج الفرص الإستثمارية للقطاع العام والخاص في جمهورية مصر العربية للفترة ٢٢ – ٢٠٢٢/١١/٢٣.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن " الملتقى الأول لترويج الفرص الإستثمارية للقطاع العام والخاص في جمهورية مصر العربية" للفترة ٢٢ – ٢٠٢٢/١١/٢٣ .

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-٢٠٢٢/١٢/١٤.

قـــرر

١- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس في الإعداد للملتقي الأول لترويج الفرص الإستثمارية للقطاع العام والخاص في جمهورية مصر العربية.

٢- تقديم الشكر للدكتورة/ زهرة المدنى .. نائب رئيس المكتب الفنى للملتقي على الإعداد للمتلقي.

٣- الطلب من الأمانة العامة للمجلس المشاركة في الترتيب والإعداد للملتقي الثاني لترويج الفرص الإستثمارية للقطاع العام والخاص الذي سيعقد خلال العام ٢٠٢٣ بجمهورية مصر العربية، وذلك بالتنسيق مع وزارة التعاون الدولي بصفتها الممثل الدائم في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

٤- الطلب من الأمانة العامة للمجلس أن يتم التنسيق مع الجهات المعنية في الدول العربية الأعضاء التى ستستضيف أية أعمال للملتقى أو فعاليات لاحقا.

٥- تعميم تقرير وتوصيات الملتقي على الدول العربية الأعضاء بالمجلس والشركات العربية المشتركة والإتحادات العربية النوعية المتخصصة.

قرار رقم ١٩٢٣ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- **خطة عمل مركز التدريب والبحوث والدراسات.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن "خطة عمل مركز التدريب والبحوث والدراسات".

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-٢٠٢٢/١٢/١٤.

قـــرر

١- الموافقة على إعتماد شعار لمركز التدريب والبحوث والدراسات.

٢- الموافقة على إعتماد تأسيس فروع لمركز التدريب والبحوث والدراسات في الدول الأعضاء وباقي الدول الراغبة في التعاون مما لا يتعارض مع رؤية ورسالة المجلس والمركز.

٣- الموافقة على إعتماد برامج الشهادات المهنية بعد موافقة الدولة، وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية بما يتفق والقوانين والأنظمة المطبقة في الدولة أو الدول التى يتم فيها تدريس البرنامج ومنح الشهادة.

تتحفظ جمهورية مصر العربية على الفقرة رقم (٢) من القرار.

قرار رقم ١٩٢٤ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

- **تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (٥٦) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس، الخرطوم – جمهورية السودان: ١٢/١٢/٢٠٢٢.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (٥٦) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس، الخرطوم – جمهورية السودان : ١٢/١٢/٢٠٢٢.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

١- تقديم الشكر لجمهورية السودان على الإستضافة الكريمة وحسن التنظيم للإجتماع الدوري (٥٦) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة.

٢- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس في الإعداد لعقد هذا الإجتماع.

٢- الموافقة على تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (٥٦) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس الذي عقد في الخرطوم بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٢٢ (بالصيغة المرفقة).

قرار رقم ١٩٢٥ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

- **تنفيذ قرار المجلس رقم ١٨٨٠ / د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩ ورقم ١٩٠٠ / د ١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧ الخاص بتقييم أوضاع جميع الإتحادات العربية النوعية المتخصصة (القديمة والجديدة).**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تنفيذ قرار المجلس رقم ١٨٨٠/ د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩ ورقم ١٩٠٠/ د ١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧ الخاص بتقييم أوضاع جميع الإتحادات العربية النوعية المتخصصة (القديمة والجديدة).

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٤.

قـــرر

١- تثمين الجهد المبذول وتقديم الشكر للأمانة العامة للمجلس في إعداد التقييم.

٢- تفويض الأمانة العامة للمجلس في التعامل مع الإتحادات وفقا لإتفاقية الأحكام الأساسية والنظام الأساسي الموحد للإتحادات العربية النوعية المتخصصة.

قرار رقم ١٩٢٦ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

- **طلب الإتحاد العربي للاقتصاد الرقمي الإنضمام إلى الإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن طلب الإتحاد العربي للاقتصاد الرقمي الإنضمام إلى الإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-٢٠٢٢/١٢/١٤.

قـــرر

- الموافقة على إنضمام الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي إلى الإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس بعد سداد رسوم الإنضمام والإشتراك السنوي وفقا لقرار المجلس رقم ١٦٦٠/د ١٠١ بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٠.

قرار رقم ١٩٢٧ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

- تقرير وتوصيات اللجنة القانونية بشأن تنفيذ قرار المجلس رقم ١٩٠٣ / د ١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧ الخاص بمشروع إتفاقية المحكمة العربية للتحكيم.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات اللجنة القانونية بشأن تنفيذ قرار المجلس رقم ١٩٠٣/ د ١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧ الخاص بمشروع إتفاقية المحكمة العربية للتحكيم.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

- إرسال مشروع إتفاقية المحكمة العربية للتحكيم إلى الدول الأعضاء لإبداء مرئياتها وملاحظاتها على الإتفاقية لعرضها على الدورة القادمة (١١٥) للمجلس لإعتمادها بصيغتها النهائية، وفي حالة استكمال ورود ملاحظات ومرئيات الدول الأعضاء حول الإتفاقية يتم عقد دورة استثنائية لإعتماد الإتفاقية.

قرار رقم ١٩٢٨ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

- **لجنة السادة المختصين القانونيين بشأن مشروع النموذج الإسترشادي لعمل الشركات العربية المشتركة.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن لجنة السادة المختصين القانونيين بشأن مشروع النموذج الإسترشادي لعمل الشركات العربية المشتركة.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-٢٠٢٢/١٢/١٤.

قـــرر

- الطلب من الدول العربية الأعضاء بالمجلس إرسال ملاحظاتها ومرئياتها حول مشروع النموذج الإسترشادى لعمل الشركات العربية المشتركة خلال شهرين، لعقد إجتماع لجنة السادة المختصين القانونيين.

قرار رقم ١٩٢٩ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

السياسات العامة – دعم صمود الشعب الفلسطيني:

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على قرارات المجلس المتعلقة بدعم صمود الشعب الفلسطيني، وآخرها القرار رقم ١٩٠٤/ د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-٢٠٢٢/١٢/١٤.

قـــرر

١- تقديم كل الدعم والتضامن للشعب الفلسطيني المناضل، الذي يتصدى بعزيمة وإصرار لكافة أشكال الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية اليومية على أرضه ومقدساته وممتلكاته.

٢- التأكيد على تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وقرارات القمم العربية المتعاقبة.

٣- التأكيد على عروبة القدس، ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف تهويد المدينة المقدسة، وتغيير تركيبتها السكانية، وتشويه هويتها الثقافية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني والعربي، والمساس بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، وخاصة الحرم الشريف / المسجد الأقصى المبارك، ومحاولات تقسيمه زمانياً ومكانياً.

٤- إدانة الإنتهاكات الإسرائيلية الجسيمة بحق المصلين المسلمين في المسجد الأقصى المبارك، بما في ذلك الإقتحامات المتكررة للمسجد من قبل جنود الإحتلال، وكذلك القرارات

والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف التهجير القسري لأهالي مدينة القدس المحتلة، بمن فيهم عائلات حي الشيخ جراح وباقي أحياء ومناطق المدينة، وإدانة العدوان الإسرائيلي الوحشي على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإستهداف المتعمد للأطفال والمدنيين الأبرياء والمباني السكنية والبنى التحتية في قطاع غزة، ودعوة المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن هذا العدوان، والعمل على عدم تكراره مستقبلاً .

٥- التأكيد على أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية التى يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس ودورها في حماية هذه المقدسات والوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، وفي الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية والمسيحية لهذه المقدسات، وعلى أن إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة في إدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف".

٦- الإدانة الشديدة للجريمة البشعة التى أرتكبتها قوات الإحتلال الإسرائيلية بإغتيال الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، وثم الإعتداء الهمجي على جنازتها، هذه الجريمة التى تشكل انتهاكاً فاضحا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وحرية الصحافة، وتقديم الدعم للإجراءات التى تقوم بها دولة فلسطين لإحالة هذه الجريمة وغيرها من الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني إلى المحكمة الجنائية الدولية وآليات العدالة الدولية ومطالبة المجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن بمحاسبة المسؤولين الإسرئيلين على هذه الجرائم وعدم إفلاتهم من العقاب العادل .

٧- إعادة التأكيد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأمريكية الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالإحتلال) ونقل سفارتها إليها، وإعتباره قراراً باطلاً، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، وأن لا أثر قانوني لهذا القرار، الذي يقوض جهود تحقيق السلام، ويعمق التوتر، ويفجر الغضب، ويهدد بدفع المنطقة إلى المزيد من العنف والفوضى وعدم الإستقرار.

٨- إدانة ورفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أعلنه وزير خارجيتها يوم ١٨ نوفمبر تشرين ثان ٢٠١٩ بإعتبار الإستيطان الإستعماري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ لا يخالف القانون الدولي، وإعتبار هذا القرار باطلاً ولاغياً وليس له اثر قانوني، وأنه مخالفة صريحة لميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦، والرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤، وإتفاقية جنيف الرابعة لعام١٩٤٩، وميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨، وغيرها من مبادئ القانون الدولي ذات الصلة وإعتبار القرار الأمريكي محاولة مبيته لشرعنة ودعم الإستيطان الإستعماري الإسرائيلي وهو ما من شأنه أن يقوض فعليا مبادرة السلام العربية بكافة عناصرها.

٩- إدانة سياسة الإستيطان الإسرائيلية التي تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، والتأكيد على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ بشأن عدم قانونية وشرعية الإستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ وإدانة بناء جدار الفصل العنصري الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين المحتلة، وحث مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية على متابعة تحديث قاعدة البيانات الصادرة عن المجلس للشركات التى تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، ومتابعة تحميل هذه الشركات تبعات العمل غير القانوني الذي تقوم به.

١٠- إدانة سياسات وخطط إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) الهادفة إلى السيطرة على موارد وثروات الشعب الفلسطيني الطبيعية، من خلال تقويض الاقتصاد الفلسطيني، ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية.

١١- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته ومواصلة التزامه بتقديم المساعدات غير المشروطة لدولة فلسطين، وتنفيذ تعهداته الخاصة بدعم الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها دولة فلسطين.

١٢- دعوة الدول العربية الاستمرار بدعم الاقتصاد الفلسطيني وفتح أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ عبر إعفائها من الرسوم الجمركية، وذلك تنفيذاً للقرارات

الصادرة بهذا الشأن، ودعوة الجهات المختصة بدولة فلسطين لتزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتقارير دورية حول الصعوبات التي تعترض تدفق السلع والمنتجات الفلسطينية إلى الدول العربية.

١٣- العمل على تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بإنهاء الحصار الإسرائيلي وإعادة الإعمار لقطاع غزة، وبخاصة القمة العربية التنموية (الكويت: يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٩)، والقمة العربية العادية الثانية والعشرين (سرت: مارس/ آذار ٢٠١٠)، وبالإشارة إلى نتائج اجتماع مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة (مارس/ آذار ٢٠٠٩)، ودعوة كافة المشاركين في مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة إلى اجتماع آخر لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها، وذلك في إطار الدعم العربي لإنجاح خطوات تحقيق المصالحة الفلسطينية وانجازها في أسرع وقت.

١٤- التأكيد على المسؤولية العربية الجماعية تجاه مدينة القدس المحتلة ودعوة جميع الدول العربية والمنظمات والصناديق والإتحادات العربية إلى توفير التمويل والدعم اللازمين لتمويل الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس ٢٠١٨ – ٢٠٢٢، وذلك بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحمايتها وتعزيز صمودا في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد المدينة وتفريغها من اهلها المقدسيين.

١٥- دعوة مؤسسات القطاع الخاص بالدول العربية للمشاركة الفعالة في الاستثمار في فلسطين ودعم القطاع الخاص الفلسطيني.

١٦- الترحيب بتبني الإجتماع الدوري (٥١) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة لموضوع دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الفلسطيني وإطلاق أسم القدس عاصمة دولة فلسطين على الإجتماع الدوري القادم للإتحادات والطلب من دولة فلسطين والأمانة العامة للمجلس بالعمل على التحضير الجيد لتحقيق الأهداف المتوخاه من هذا الموضوع في الإجتماع الدوري القادم للإتحادات.

١٧- تثمين دور مؤسسات التمويل العربية ومنظمات العمل العربي المشترك في جهودهم المبذولة لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتطوير بنيته المؤسسية، ودعوتها إلى مضاعفة هذه الجهود بما يتوافق وأولويات الخطط التنموية الفلسطينية.

١٨- تقدير الجهود التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل إعداد تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الإحتلال الإسرائيلي، والدعوة إلى توفير الموارد اللازمة للتعجيل بإتمام التقرير وفقا لقرار القمة العربية د (٢٨) المنعقدة بعمان.

قرار رقم ١٩٣٠ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:

- تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية، الخرطوم – جمهورية السودان : ١٢/١٢/٢٠٢٢.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية، الخرطوم: ١٣/١٢/٢٠٢٢.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

١- تقديم الشكر لجمهورية السودان على الإستضافة الكريمة وحسن التنظيم لإجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية، الخرطوم – جمهورية السودان: ١٣/١٢/٢٠٢٢.

٢- الموافقة على تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية الذي عقد في الخرطوم – جمهورية السودان : ١٣/١٢/٢٠٢٢، (بالصيغة المرفقة).

قرار رقم ١٩٣١ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:

- تقرير وتوصيات إجتماع لجنة شؤون تخطيط وتنسيق التجارة في البلاد العربية، القاهرة: ٢٠٢٢/١١/٢١.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات إجتماع لجنة شؤون تخطيط وتنسيق التجارة في البلاد العربية، القاهرة: ٢٠٢٢/١١/٢١ .

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-٢٠٢٢/١٢/١٤.

قـــرر

- الموافقة على تقرير وتوصيات إجتماع لجنة شؤون تخطيط وتنسيق التجارة في البلاد العربية، القاهرة: ٢٠٢٢/١١/٢١ (بالصيغة المرفقة).

قرار رقم ١٩٣٢ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

المكتب المركزي العربي للإحصاء والتوثيق :

- الإجتماع التاسع والثلاثين للجنة الإحصائية

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن الإجتماع التاسع والثلاثين للجنة الإحصائية.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

- الإحاطة علماً بما ورد في مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

قرار رقم ١٩٣٣ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

الشؤون الإدارية والمالية:

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرات الأمانة العامة للمجلس بشأن:

١- تقريروتوصيات لجنة السادة المختصين في الدول الأعضاء بالمجلس لتدقيق مستحقات السفير/ محمد محمد الربيع والأمناء العامين السابقين والموظفين السابقين، القاهرة: ٢٠٢٢/٨/٢٢ .

٢- تقرير هيئة الرقابة المالية لعام ٢٠٢١.

٣- تقرير وتوصيات لجنة المختصين بشؤون الموازنة لعام ٢٠٢٣.

٤- المذكرة الواردة من مندوبية جمهورية مصر العربية رقم ١١٣١٧ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٢ فيما يتعلق بعرض الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للمجلس، وذلك وفقا لمذكرات المندوبية المنتهية برقم ٨٩٣٦ المؤرخة ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢ وعرض الإتفاقيات والبروتوكلات السابق التوقيع عليها من الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

١- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات لجنة السادة المختصين في الدول الأعضاء بالمجلس لتدقيق مستحقات السفير / محمد محمد الربيع والأمناء العامين السابقين والموظفين السابقين، القاهرة: ٢٠٢٢/٨/٢٢.

- الموافقة على تقرير وتوصيات لجنة السادة المندوبين والمختصين من الدول الأعضاء لتدقيق مستحقات السفير/ محمد محمد الربيع والأمناء العامين السابقين والموظفين السابقين التى عقدت بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢.

٢- **مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية لعام ٢٠٢١.**

- الموافقة على إعتماد المركز المالي والحسابات الختامية للأمانة العامة للمجلس لعام ٢٠٢١ وبناءاً على ما ورد بتقرير هيئة الرقابة المالية لعام ٢٠٢١.

٣- **مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات لجنة المختصين بشؤون الموازنة لعام ٢٠٢٣.**

- الموافقة على تقرير وتوصيات لجنة المختصين بشؤون الموازنة الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٤، وإعتماد موازنة الأمانة العامة للمجلس للعام المالي٢٠٢٣ بمبلغ وقدره (١,١٠٣,٠٠٠.٠٠) دولار "فقط وقدره مليون ومائة وثلاثة ألف دولار أمريكي لا غير"، وفق المساهمات السنوية المقرة والموزعة على أبواب الصرف المختلفة ودعوة الدول الأعضاء بالمجلس بسداد تلك المساهمات.

٤- **مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن المذكرة الواردة من مندوبية جمهورية مصر العربية رقم ١١٣١٧ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٢ فيما يتعلق بعرض الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للمجلس، وذلك وفقا لمذكرات المندوبية المنتهية برقم ٨٩٣٦ المؤرخة ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢ وعرض الإتفاقيات والبروتوكلات السابق التوقيع عليها من الأمانة لعامة للمجلس.**

- تكليف الأمانة العامة للمجلس بإعداد مقترح للهيكل التنظيمي للأمانة العامة وتقديمه في دورة قادمة.

تتحفظ جمهورية مصر العربية على مشروع موازنة الأمانة العامة للمجلس لعام ٢٠٢٣ للأسباب الواردة في مذكرتيها في هذا الخصوص.

قرار رقم ١٩٣٤ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة متابعة ولجنة تطوير السوق العربية المشتركة)، الخرطوم – جمهورية السودان : ٢٠٢٢/١٢/١٣.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات المجلس ولجانه وأنشطة والمقدم للدورة الرابعة عشر بعد المائة.

وعلى تقرير لجنة تطوير السوق العربية المشتركة والتى عقدت بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٣.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-٢٠٢٢/١٢/١٤.

قـــرر

أولاً - السياسات العامة:

- الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة العادية الرابعة عشر بعد المائة عن متابعة تنفيذ قرارات المجلس ولجانه ونشاطه في الدورة العادية (١١٤) ، وتثمين هذه الجهود المبذولة في إعداد التقرير.

- الترحيب بعودة دولة ليبيا إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والطلب من الأمين العام للمجلس مواصلة جهوده لاستقطاب دول عربية أخرى للإنضمام إلى إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية.

- الترحيب بالجهود التى تبذلها الدول العربية الاعضاء وحثها على استقطاب دول عربية أخرى.

- توجيه الشكر للأمانة العامة للمجلس على جهودها المبذولة في تنفيذ القرارات.

ثانياً ـ السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:

١- الإحاطة علماً بدراسة "التجارة البينية العربية في ظل الأزمات والمخاطر الحديثة والمستحدثة مع التركيز على السلع الزراعية".

٢- توجيه الشكر لمعدي الدراسة.

٣- إرسال دراسة "التجارة البينية العربية في ظل الأزمات والمخاطر الحديثة والمستحدثة مع التركيز على السلع الزراعية" إلى الدول العربية الأعضاء لإبداء ملاحظاتها ومرئياتها حولها خلال شهر من تاريخه حتى يتسنى للأمانة العامة للمجلس تعميمها على الدول العربية الأعضاء بالمجلس للإستفادة مما ورد فيها.

٤- حث الأمانة العامة للمجلس على تسليط الضوء على القضايا الاقتصادية العربية خاصة فرص الاستثمار والإندماج الاقتصادي البيني .

ثالثاً:

توجيه الشكر إلى سعادة السفير/ محمدي أحمد النـي .. الأمين العام للمجلس وأعضاء الأمانة العامة للمجلس للجهود الكبيرة المبذولة وبخاصة في مجال الإعداد والتحضير لإجتماعات اللجان الفنية والمشاركة في الإجتماعات والمؤتمرات والندوات التي دعت لها أو دعيت إليها الأمانة العامة للمجلس.

قرار رقم ١٩٣٥ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

إن مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، وفي ختام أعمال دورته العادية الرابعة عشر بعد المائة التي عقدت في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

رفع برقية شكر وتقدير إلى الفريق أول ركن/عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن.. رئيس المجلس السيادي الإنتقالي - جمهورية السودان.

فخامةالفريق أول ركن/ عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن

رئيس المجلس السيادي - جمهورية السودان .. حفظه الله ورعاه

نحن وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية والتعاون الدولي، الممثلون الدائمون للدول الأعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والأمين العام للمجلس والسفراء والمندوبون الدائمون للمجلس ورؤساء وأعضاء وفود الدول العربية والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والإتحادات العربية النوعية المتخصصة والشركات العربية المشتركة العاملة في نطاق المجلس، المجتمعون في الدورة العادية الرابعة عشر بعد المائة، المنعقدة بتاريخ ١٥ ديسمبر "كانون أول" ٢٠٢٢ في الخرطوم، يسرنا التقدم إلى فخامتكم ببالغ الشكر والتقدير ويشيدون بكل الإعتزاز والعرفان بمواقفكم العروبية المشهودة الداعمة لمنظومة العمل العربي المشترك وتفعيل دورها في النهوض بالتكامل الاقتصادي العربي المشترك، وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والشركات العربية المشتركة والإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس بموجب إتفاقية الأحكام الأساسية التي وافقت عليها البرلمانات العربية وصادق عليها أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية الأعضاء، متمنين لفخامتكم ولحكومة جمهورية السودان والشعب السوداني العظيم مزيداً من الرفعة والتقدم والإزدهار.

قرار رقم ١٩٣٦ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

توجيه الشكر والتقدير لجمهورية السودان على الإستضافة الكريمة لأعمال الدورة الوزارية (١١٤) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على النظام الداخلي لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية، وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

١- توجيه الشكر لجمهورية السودان على حسن الإستقبال وكرم الوفادة وعلى التنظيم المحكم لهذه الدورة والأنشطة المصاحبة لها.

٢- تثمين كل العروض التى قدمت خلال هذه الدورة والأنشطة المصاحبة لها والدعوة إلى تعميمها على الدول الأعضاء.

٣- التأكيد على أهمية الفرص الإستثمارية المتعددة والمتاحة التى تتوفر في جمهورية السودان.

قرار رقم ١٩٣٧ / د١١٤ بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢.

الدورة العادية الخامسة عشر بعد المائـة:

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على النظام الداخلي لمجلس الوحـدة الإقتصادية العربيـة، وعلـى تقرير لجنـة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنـة تحضيرية) فـي إجتماعهـا الـذي تم عقده فـي الخرطوم بجمهورية السودان بتاريخ ١٣-١٤/١٢/٢٠٢٢.

قـــرر

- يكون موعد إجتماعات المجلس في دورته العادية الخامسة عشر بعد المائة خلال شهر يونيو (حزيران) عام ٢٠٢٣ – القاهرة – جمهورية مصر العربية.

السفير

محمـــدي أحمـــد النـــي

الأمـين العـــام

لمجلـس الوحدة الاقتصادية العربية

الرئيس

معالي الدكتور/ علمي محمود نور

وزيـر الماليـة - الممثل الدائم لجمهورية الصومال الفيدرالية لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

فخامة الفريق أول ركن/ عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن

رئيس المجلس السيادي - جمهورية السودان .. حفظه الله ورعاه

نحن وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية والتعاون الدولي، الممثلون الدائمون للدول الأعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والأمين العام للمجلس والسفراء والمندوبون الدائمون للمجلس ورؤساء وأعضاء وفود الدول العربية والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والإتحادات العربية النوعية المتخصصة والشركات العربية المشتركة العاملة في نطاق المجلس، المجتمعون في الدورة العادية الرابعة عشر بعد المائة، المنعقدة بتاريخ ١٥ ديسمبر كانون أول ٢٠٢٢ في الخرطوم، يسرنا التقدم إلى فخامتكم ببالغ الشكر والتقدير ويشيدون بكل الإعتزاز والعرفان بمواقفكم العروبية المشهودة الداعمة لمنظومة العمل العربي المشترك وتفعيل دورها في النهوض بالتكامل الاقتصادي العربي المشترك، وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والشركات العربية المشتركة والإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس بموجب إتفاقية الأحكام الأساسية التي وافقت عليها البرلمانات العربية وصادق عليها أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية الأعضاء، متمنين لفخامتكم ولحكومة جمهورية السودان والشعب السوداني العظيم مزيداً من الرفعة والتقدم والإزدهار.

السفير

محمدي أحمد النمي

الأمين العام

لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

الرئيس

معالي السيد الدكتور/ علمي محمود نور

وزير المالية - الممثل الدائم لجمهورية الصومال الفيدرالية لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

١٤ شارع هارون – ميدان المساحة الدقي – القاهرة ص.ب.١ محمد فريد – القاهرة ج.م.ع
هاتف: ٣٧٦٠٢٤٣٢ (٠٠٢٠٢) – ٣٧٦٠٢٤٥٩ (٠٠٢٠٢) فاكس: ٣٧٦٠٢٦٩٨ (٠٠٢٠٢)
البريد الإلكتروني: info@caeuweb.org الموقع الإلكتروني للمجلس www.caeuweb.org